PERMANENT MISSION OF TUNISIA
TO THE UNITED NATIONS
31 BEEKMAN PLACE
NEW YORK, N.Y. 10022

البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى منظمة الامم المتحدة
بنيويورك

بيان السيد محمد خالد خياري، السفير المبعوث الدائم لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك

خلال أشغال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حول متابعة تمويل التنمية

(نيويورك، 23 ماي 2017)

Statement of Ambassador Mohamed Khaled Khiari, Ambassador Permanent Representative of Tunisia to the United Nations at the 2017 ECOSOC Financing for Development Follow-up Forum

(New York, 23 May 2017)

السيد الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أتوجه إلى معالي السيد "Frederick Musiiwa Makamure Shava"، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسادة نواب الرئيس، بخالص عبارات الشكر والتقدير على جهودهم القيمة في سبيل تنظيم هذه الدورة لمنتدى متابعة تمويل التنمية.

كما أتوجه بالشكر الى كل من المندوبين الدائمين لبلجيكا وجنوب افريقيا على الجهود التي بذلاها في في اعداد مشروع الوثيقة النهائية للمنتدى.

وأود أيضا في مستهل هذه الكلمة أن أضم صوتي الى كل من البيان الذي ألقته الاكواتور باسم مجموعة السبع والسبعين والصين والبيان الذي ألقته الكامرون باسم المجموعة الافريقية.

السيد الرئيس،

نجتمع اليوم للسنة الثانية على التوالي لاستعراض ومتابعة التقدم الحاصل في تمويل التنمية بالاعتماد على الوثائق الدولية المعتمدة في هذا الاطار وبصفة خاصة جدول أعمال منتري واعلان الدوحة وخطة عمل أديس أبابا حول تمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتعيد تونس تأكيدها بهذه المناسبة على ضرورة التزام كل الأطراف بتطبيق مقتضيات خطة أديس أبابا وباب وسائل التنفيذ في خطة 2030 وعلى تظافر جهود المجموعة الدولية كي يتسنى للدول النامية تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وبصفة خاصة في القارة الافريقية.

نعقد هذا الاجتماع في ظل وضع دولي صعب تطغى عليه الأزمات الانسانية والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها عديد الدول النامية علاوة على مناخ اقتصادي عالمي غير ملائم ساد طيلة سنة 2016 وتميز بانخفاض في أسعار السلع الأساسية وتراجع تدفق رؤوس الأموال نحو الدول النامية وتباطؤ نمو التجارة.

واننا اذ ننوه بالجهد الذي بذله فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في اعداد تقريره حول التقدم الحاصل في تمويل التنمية وآفاقه لعام 2017 وبالتوصيات التي جاءت فيه فاننا نرى أن التقرير كشف بوضوح أنه لن يتسنى لنا القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 اذا تواصل الحال على ما هو عليه.

السيد الرئيس،

ان تونس، رغم ظروف الفترة الانتقالية التي تمر بها، عاقدة العزم على تنفيذ التزامات خطة التنمية، بالقضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة شاملة ومتكاملة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا تخلف أحدا عن الركب.

وفي هذا الاطار، تولت الحكومة التونسية دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن المخطط الوطني للتنمية للفترة 2016-2020.

ويغطي هذا المخطط الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة حسب الخمسة محاور التالية:

- الحوكمة الرشيدة،
- النهوض بالاقتصاد الوطني،
- التنمية البشرية والادماج الاجتماعي،
- التنمية الجهوية،
- الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

وهو يهدف بصفة خاصة الى تخفيض نسبة الفقر والنهوض بالمناطق الداخلية المهمشة وبالفئات الاجتماعية الضعيفة وتعزيز التشغيل وتحسين البنية التحتية.

وتعمل تونس في اطار حشد الموارد لتنفيذ هذا المخطط التنموي وعلاوة على الموارد المتأتية من التعاون الدولي مع شركائها وأصدقائها، على تحسين عملية تعبئة مواردها الوطنية واستخدامها بطريقة فعالة وشفافة خاصة عبر الارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب ومكافحة الفساد والرشوة والعمل على استرجاع الأموال المنهوبة وتوفير ظروف جيدة لتشجيع الاستثمار لاسيما الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم في هذا الصدد اعتماد مجلة جديدة للاستثمار في سبتمبر 2016.

ان ارساء الحوكمة الرشيدة وعلوية القانون واحترام حقوق الانسان شروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. هذا هو الدرس الرئيسي من تجربة الانتقال الديمقراطي التونسية. وفي هذا السياق تعمل تونس على تنفيذ عديد الاصلاحات الكبرى في مجالات حقوق الانسان والأمن واستقلالية القضاء والادارة العمومية والجباية ومكافحة الفساد والرشوة. وهذا يمثل التزاما واضحا من تونس بتنفيذ مقتضيات خطة التنمية المستدامة لاسيما منها الهدف 16 المتعلق باقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وعادلة.

كما نؤكد أيضا على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

تعاود تونس التأكيد على أهمية تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتثمن دور الدول المتقدمة في مساندة الدول النامية لا سيما عبر المساعدة الإنمائية الرسمية،مع التأكيد على أهمية إيلاء الدول التي تمر بمسارات انتقالية اهتماما خاصّا لمساعدتها على تخطّي الصعوبات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية الظرفية التي تشهدها.

كما تدعو الى تضافر جهود المجموعة الدولية من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي واسترجاع الأموال المنهوبة.

وتؤكد تونس على أهميّة بناء قدرات الدول النامية وتيسير نفاذها إلى التمويلات الخاصّة بمجابهة التغيرات المناخيّة وكذلك تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ودعم الاستثمار في المجالات العلميّة والتكنولوجيّة والهندسيّة بها.

وفي هذا الإطار، أودّ تجديد استعداد تونس للانخراط الكامل في برامج التعاون الثلاثي من منطلق تجربتها الناجحة في افريقيا والمنطقة العربية في قطاعات الاتصالات والخدمات المصرفيّة والبنى التحتيّة وغيرها.

وختاما لا يسعني الا التأكيد على أن تظافر جهود كافة مكونات المجتمع الدولي هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي نطمح كلنا الها.

أشكركم على حسن الإصغاء